

Distr.: General
13 November 2013
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة الثانية والخمسون

٢١-١١ شباط/فبراير ٢٠١٤

متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ودورة
الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين: الموضوع ذو
الأولوية: التشجيع على تمكين الأفراد في سياق القضاء على
الفقر، والإدماج الاجتماعي، وتحقيق العمالة الكاملة،
وتوفير فرص العمل اللائق للجميع

بيان مقدم من منظمة فريان للخدمات المالية، وهي منظمة غير حكومية ذات
مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

051213 051213 13-56246 X(A)



بيان

التمكين هو بالفعل ضرورة أساسية للقضاء على الفقر، والإدماج الاجتماعي، وتحقيق العمالة الكاملة، وتوفير فرص العمل اللائق للجميع. إن القدرة على تحقيق هذا الهدف تحقيقاً كاملاً تتطلب أساساً فهم المعايير المختلفة.

التمكين

يتصل التمكين اتصالاً وثيقاً بمفهوم المشاركة الذي يتوقف تعريفه أيضاً على شتى المنظورات الفردية أو التنظيمية. ويمكن اعتبار المشاركة غاية في حد ذاتها إذا تجاوزنا فهمنا الأضيق لها كوسيلة (لزيادة فعالية وكفاءة العمل الإنمائي، على سبيل المثال). ومن هنا تأتي أهمية عملية المشاركة، ويمكن النظر إلى التمكين على أنه عملية ونتيجة للمشاركة في وقت واحد.

وقد نوقش التمكين كثيراً على الصعيد الشعبي، وجرى ربطه بمفاهيم الكرامة والاعتماد بالذات والشعور بالقدرة على التصرف، وبعبارة أخرى قدرة الفرد على التصرف بحرية وتحديد اختياراته بحرية. على أنه تزايد الإقرار بالحاجة أيضاً إلى النظر في السياق الاجتماعي والسياسي، وأيضاً إلى التفاوتات الهيكلية التي تؤثر على كل فئات المجتمع. ولذلك فإن التمكين يتضمن معالجة الهياكل الأساسية التي تؤدي إلى تهميش بعض الأفراد أو الجماعات.

ويتصل التمكين أيضاً بالقدرة، ولكن الآثار المترتبة على العمل على تحقيق التمكين تعتمد على طريقة تفسير القدرة.

وقد حددت أشكال مختلفة من القدرة: “القدرة المسيطرة” التي تشير إلى القدرة على التأثير والإكراه؛ و “القدرة على” التي تشير إلى القدرة على تنظيم وتغيير التسلسل الهرمي القائم؛ و “القدرة مع” التي تشير إلى تزايد القوة المستمد من العمل الجماعي؛ و “القدرة من خلال” التي تشير إلى ازدياد وعي الفرد.

القضاء على الفقر

الفقر واحدة من مشاكل العالم الأكثر تحدياً وبقاءً. وإذا كان لنا أن نلقي نظرة نقدية على أنفسنا وعلى ما حولنا، فإن من المهم أن نسأل “كيف نعرّف الفقر؟”. والرأي السائد في الدوائر الرسمية هو أن الفقر مفهوم مطلق.

غير أن الفقر ظاهرة متعددة الأوجه، تعرّف (وتفسر) بأنها حالة يفتقد فيها الإنسان القدرات والحقوق اللازمة لتلبية احتياجاته وتطلعاته الأساسية.

ولا يزال الفقر يساء فهمه على نطاق واسع، فيعتبر مجرد حرمان مادي. ولكن الفقر في الحقيقة أزمة حقوق إنسان، فالعوز يتفاقم بالتمييز، وقمع الدولة، والفساد، وانعدام الأمن، والعنف، وكلها سمات معرّفة للفقر، وذلك إلى حد كبير بنفس الطريقة التي يعرف بها نقص المواد المادية للفقر. وهذه مشاكل تتعلق بحقوق الإنسان، ولا يمكن حلها بمجرد رفع مستويات الدخل. ولهذا فإن حل مشكلة الفقر يتمثل في تمكين الناس بأكثر مما يتمثل في إغنائهم.

الإدماج الاجتماعي

الإدماج الاجتماعي معناه إقامة “مجتمع للجميع” يكون فيه لكل فرد دور نشط يؤديه من واقع حقوقه ومسؤولياته. إن هذا الهدف الذي يتمتع بجاذبية اجتماعية واسعة يرمي إلى توفير فرص متكافئة للجميع، بصرف النظر عن العمر، أو الجنس، أو العرق، أو العنصر، أو الطبقة المنغلقة، أو الطائفة، أو المعتقد الديني، أو الخلفية الثقافية، أو الانتماء السياسي. ولكل شخص الحق في حرية الفكر والضمير والدين، بما في ذلك حرية أن يختار بنفسه أن يكون له دين أو معتقد أو أن يعتنق هذا الدين أو المعتقد، وهذا يكفل الحق في المساواة. ولا يجوز أيضا التمييز ضد أي فرد على أساس العرق، أو الدين، أو اللغة، أو الطبقة المنغلقة، أو الجنس، أو الآراء السياسية، أو محل الميلاد. إن الإدماج الاجتماعي عملية يبني الناس من خلالها الثقة والعلاقات مع المؤسسات السياسية والجهات الحكومية ومجتمعهم، من خلال المشاركة. ويخلق الإدماج الاجتماعي الثقة، مما يساعد على التفاعل الواسع النطاق، ويزيد من الفرص المتكافئة، جنبا إلى جنب الحراك الاجتماعي والاقتصادي.

العمالة والعمل اللائق

تتأثر العمالة بوضوح بالاقتصادات والسياسات العالمية، وكذلك بالحقائق المحلية. إن احتياجات المجتمعات والأفراد يمكن أن تساعد أو تعوق الناس فيما يتعلق بالوصول إلى فرص العمل والاستفادة منها بشكل تام. إن بلوغ هدف تحقيق العمالة الكاملة وتوفير فرص العمل اللائق للجميع يتطلب إحداث تغييرات هيكلية وفي المواقف على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي. إن العمالة حق أساسي من حقوق الإنسان. وهي تتجاوز مجرد قدرة الشخص على الحصول على أجر يعول به نفسه أو يعول أسرته. وهي بمثابة الباب الذي يفتح فرص المشاركة في المجتمع وممارسة بعض التأثير عليه. ويمكن للعمالة أن تتيح إمكانيات الإدماج

الاجتماعي. وبدون عمل لائق يقل احتمال المشاركة التامة في المجتمع أو تمتع الفرد بحقوقه والقيام بمسؤولياته. إن كرامة الإنسان هي في صميمها قدرته على الانخراط في عمل يعزز هذه الكرامة، وعلى مشاركة الآخرين في تشكيل حياة المجتمع والأمة.

إن دعم تمكين الناس في سياق القضاء على الفقر والإدماج الاجتماعي وتحقيق العمالة الكاملة وتوفير فرص العمل اللائق للجميع يقتضي تنظيم وإذكاء الوعي النقدي من خلال التثقيف، وتوفير الدعم العملي لتحليل السياقات، وعلاقات القوة، وإنكار الحقوق أو انتهاكها، بما في ذلك التحليلات التي تنص على للفكرة عن الذات وتغيرها، والاحتشاد من أجل المشاركة في هياكل السلطة، وهيئة مجالات جديدة للمشاركة.

وهناك أيضا حاجة إلى اعتبار احتياجات الناس حقوقا يمكنهم المطالبة بها، ومساعدة الناس في الحصول على هذه الحقوق (المعرفة بذاتها) من الدولة، ومساعدة الدولة عند الضرورة في توفير الخدمات.

ولا بد من ضمان مشاركة الفقراء والمستبعدين، حتى لا يكون المستفيدون من المشاريع منتفعين سلبيين، بل أصحاب حقوق يشتركون في تحديد احتياجاتهم والاستجابات المطلوبة لتلبية هذه الاحتياجات.

ويتعين الاهتمام بمسائل القوة بتحليل علاقات القوة، وتمكين الفقراء والمهمشين، والتصدي للممارسات والهياكل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تحدد علاقات القوة.

ومن المهم، علاوة على ذلك، ترسيخ الديمقراطية على كل الصعد بإشاعة الديمقراطية، وتشجيع العمليات الجامعة على كل المستويات، ومساءلة الجهات التابعة وغير التابعة للدولة بمساندة أصحاب الحقوق في فهم الإطار الدستوري والقانوني والتنظيمي الراهن، حتى يحددوا الحقوق التي استوفيت وتلك التي لم تستوف بعد، ويستفيدوا من هذه المعرفة في المطالبة باحترام الحقوق التي أنكرت أو انتهكت.

ومن المتطلبات الأساسية للخروج من أسر الفقر والجوع الحصول على الموارد الإنتاجية. وتعتبر الأرض والموارد المالية فائقة الأهمية لفقراء الريف، وإن كان لا بد أيضا من التكنولوجيا، والحبوب والأسمدة، والماشية ومضائد الأسماك، والري، وفرص التسويق، والعمل خارج المزارع.

إن تمكين فقراء الريف من الحصول على الأرض، سواء من خلال إعادة توزيع الأراضي، أو إعادة توطينهم، أو تغيير طبيعة الحقوق والواجبات التي تقوم عليها الحيازة، لا يزال عنصرا حاسما في السعي إلى القضاء على الفقر والجوع.

إن تجربة إعطاء قروض لفقراء الريف لم تنجح تماما، باستثناءات قليلة. فمعظم المصارف التجارية لا تقرض فقراء الريف، وتقتصر على التعامل مع القطاع الحضري الرسمي. أما مصارف التنمية التابعة للدولة فإنها في العادة مكلفة، وتتكدس خسائر، وذات طابع بيروقراطي، ولا تصل إليها سوى الفئات غير الفقيرة من مجتمع الريف. وتعرض خطط الائتمان الممولة من معونات خارجية والموجهة إلى الفقراء لنفس مخاطر التحول إلى الأقل فقرا، وتنهار عادة بعد نزوح الأموال الخارجية. وكثيرا ما لا تخلف التعاونيات الائتمانية التابعة للدولة سوى ذكريات مريرة للفقراء، فالحسوبة والفساد والسرقات السافرة تذهب بالمال الموعود. وباختصار فقد ثبت أن حصول الفقراء على الائتمان أمر صعب ومكلف، وغالبا غير فعال.

إن تيسير حصول الفقراء على الموارد الإنتاجية (التي تمتد من الأرض والمياه إلى البنية التحتية) ليس حدثا لا يتكرر، بل هو عملية مؤسسية تتطلب التكيف الدائم مع الظروف المتغيرة للقوة والاقتصاد والثقافة. وبدون مشاركة الأفراد في تنفيذ البرامج وبدون إنشاء منظمات فعالة لفقراء الريف تكون بمثابة قوى تعويضية للمصالح المكتسبة، لا يكون من المحتمل تحقيق تقدم كبير في زيادة حصول الفقراء على الموارد الإنتاجية. وقد شرعت منظمات المجتمع المدني في أنحاء العالم في اتخاذ تدابير واعدة في هذا الميدان (الحصول على الأرض، إدارة موارد الملكية المشتركة، توفير تسهيلات الاقتراض والادخار، الوصول إلى الأسواق، إلخ). وقد أثبتت هذه المنظمات بوضوح أنها يمكن أن تقوم بدور بالغ الأهمية ومبتكر في ضمان حصول الفقراء على الموارد الإنتاجية. غير أن أعمال هذه المنظمات كثيرا ما تكون محدودة الأثر وغير معروفة لدى أناس آخرين يواجهون نفس المشاكل. وهناك حاجة إلى التعلم من هذه التجارب لمعرفة هل يمكن تكرارها والتوسع فيها حتى تصل إلى مئات الملايين من الفقراء والجياع.

فإذا حدث ذلك فإن إمكانية النمو يمكن أن تتحقق، وبذلك يتعزز التمكين في سياق القضاء على الفقر، والإدماج الاجتماعي، وتحقيق العمالة الكاملة، وتوفير فرص العمل اللائق.